

الفعلية والمشاركة الوازنة في تفعيل مقتضيات دستور فاتح يوليوز 2011، بالإضافة إلى الاستمرار في إستراتيجية افتتاحية على محيطه الخارجي القريب والبعيد.

وعملا بالتوجيهات المولوية السامية الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية التاسعة، والداعية إلى بلورة مدونة أخلاقيات ذات بعد قانوني، فقد عمل مجلسنا على تضمين مشروع نظامه الداخلي الجديد مجموعة من المواد الرامية إلى تكريس سلوك برلماني مسؤول ومتزن، يستلزم التقيد بمجموعة من المبادئ الأخلاقية العامة، منها على سبيل المثال: نكران الذات وخدمة المصلحة العامة والنزاهة والعمل على إعطاء صورة إيجابية عن المؤسسة البرلمانية والعمل على تكريس الاحترام والهيبة والوقار الواجبة لهذه المؤسسة الدستورية، والموضوعية في العمل من خلال أداء المهام البرلمانية بفعالية وأمانة، والشعور كذلك المستمر بالخضوع للمساءلة، على اعتبار أن أعضاء مجلسنا مسؤولون عن قراراتهم وتصرفاتهم إزاء المواطنين وإزاء الوطن وإزاء المؤسسات.

حضرات السادة والسيدات،

قبل استعراض حصيلة هذه الدورة على مستوى التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية والانفتاح على محيط المجلس، أود الإشارة إلى تكتيف التنسيق بين مجلسي البرلمان في عدة قضايا، ضانا للتنافس والتكامل بين المجلسين تطبيقا للفصل 69 من الدستور، وذلك عبر لجنة مشتركة سهرت مشكورة على توحيد الرؤية فيما يتعلق بالقضايا المشتركة الأساسية في تسيير المجلسين، وقد تم فعلا إدخال إنتاجهما في النظامين الداخليين للمجلسين.

على مستوى التشريع، وافق المجلس منذ افتتاح دورته الربيعية على 28 نصا قانونيا، وعرفت أشغال اللجان الدائمة خلال هذه الدورة عقد ما مجموعه 25 اجتماع، استغرقت 80 ساعة من العمل.

وقد جاء في مقدمة النصوص التي تمت دراستها والتصويت عليها:

- أولا، مشروع قانون تنظيمي يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي يهدف إلى مطابقة مقتضيات القانون التنظيمي السابق لهذا المجلس مع أحكام الدستور وذلك بإعادة صياغتها لتنسجم مع روح دستور فاتح يوليوز 2011؛

- ثانيا، مشروع قانون يتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية، الذي يهدف إلى وضع مبادئ عامة لتحديد الدوائر الترابية للجهات والعمالات والأقاليم قصد إحداث جماعات ترابية قابلة للدوام والاستمرار بغية إقامة تنظيم ترابي لا مركزي قائم على جمهوية متقدمة في إطار الدولة الموحدة؛

محضر الجلسة رقم 901

التاريخ: الجمعة 24 رمضان 1434 (2 غشت 2013)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: أربعة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشر بعد الزوال.

جدول الأعمال: اختتام الدورة التشريعية الربيعية / أبريل 2013.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، يختتم المجلس اليوم دورته الربيعية للسنة التشريعية 2012-2013 بحصيلة تشريعية ورقابية ودبلوماسية، عكست أهم انشغالات واهتمامات المجلس، مستلهمة قوتها من دينامية الإصلاح والعصرنة والانفتاح، التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

دينامية شاملة لم تدع مجالاً إلا وطرقته لتفتح أمام بلادنا آفاقا واعدة لتحسين مكاتبا المتقدمة ضمن نادي الدول الديمقراطية، وذلك في ظل محيط إقليمي مضطرب ومحيط دولي ضاغط بتحولاته المباشرة والعنيدة، والتي تستوجب معالجة استباقية، كما عودنا عليها صاحب الجلالة نصره الله، كما أنها تتطلب تفاعلا ذكيا واستنفارا -أكاد أقول- مستمرا لمجابهة التحديات التي تفرزها هذه المتغيرات باستمرار.

وإنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن نعيد التأكيد على أن بلادنا، وبفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، قد استطاعت أن تستبطن كنه التحولات المتسارعة لإفراز قوة أمل دافعة نحو مستقبل واعد، بفضل الإصلاحات الهيكلية والمهيكلية التي تم إنجازها في جو يسوده التشاور والاستقرار والطمأنينة والأمن.

لقد تميزت هذه الدورة بخااصيات ارتقت بمجلسنا إلى التوقع كمؤسسة دستورية مؤثرة وفاعلة في القضايا الكبرى لبلادنا، وهكذا أدى مجلس المستشارين دورا محوريا، جعل البرلمان المغربي شريكا دائما من أجل الديمقراطية لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، وهو ما ترجمته مصادقة هذه المؤسسة الأوربية الوازنة بالإجماع في القرار رقم 1942/2013، الذي سجل بارتياح أهمية الإصلاحات العميقة التي باشرتها بلادنا، مما مكنا من انتقال ديمقراطي، يشهد الجميع بتفرد.

كما ظل عمل مجلسنا مسكونا خلال هذه الدورة بسؤال المساهمة

- الغطاء الغابوي وإعداد التراب الوطني؛

- تطوير السياسة المتعلقة بالاستثمار والصناعة والتجارة والخدمات.

وقد استغرقت مجموع هذه الجلسات العامة 63 ساعة و30 دقيقة، في حين بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال هذه الدورة 380 سؤالاً، أجابت الحكومة عن 289 منها، ومنها 104 سؤال آني و185 سؤال عادي، أما الإحاطة علماً فقد بلغ عددها 99 إحاطة واستغرقت مدتها 5 ساعات و45 دقيقة.

وفي مجال الأنشطة المتعلقة باللجان الدائمة، وبخصوص آخر تطورات قضية وحدتنا الترابية، وتعبيراً عن رفض أي مبادرة لتوسيع محمة "المينورسو" كي تشمل مجال مراقبة حقوق الإنسان، عقدت لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني اجتماعاً مشتركاً مع اللجنة المماثلة بمجلس النواب خصص لمناقشة الموضوع المذكور تحت رئاسة رئيسي المجلسين، وقد عكس الحضور الوزان والمكثف للبرلمانيين من المجلسين ما تحظى به هذه القضية من أسبقية كضحية مصيرية ومصدرية بالنسبة لبلادنا. وشهدت هذه الدورة كذلك تنظيم الفرق البرلمانية بالمجلس مجموعة من الأنشطة واللقاءات المهمة حول قضايا اجتماعية واقتصادية مهمة جداً، بمشاركة خبراء وفعاليات مدنية وسياسية، وذلك في إطار حرص مختلف مكونات المجلس على دراسة القضايا الكبرى لبلادنا في مجالات مختلفة، كان أهمها على سبيل المثال لا الحصر: الإصلاح الضريبي، مراكز حماية الطفولة، مخاطر استغلال زيوت وغاز الشيسيت، وأراضي الجموع، معززا بذلك انفتاح المجلس على محيطه الخارجي.

ولذلك، وآكب المجلس دعم هذه الفرق والمجموعات البرلمانية للقيام بدورها الدستوري على أحسن وجه، وتطبيقاً لما هو منصوص عليه في النظام الداخلي للمجلس، وخصص دعماً مالياً للفرق والمجموعات البرلمانية وذلك لدعم أنشطتها وتقوية قدراتها الذاتية في ميادين مختلفة.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية، تابع مجلسنا أعماله الرامية إلى توطيد وتمتين العلاقات الثنائية والبيئية التي تجمعنا بالمجالس المماثلة وبرلمانات الدول الصديقة والشقيقة، وتميز بالاستمرار في الحضور الفاعل في مختلف المنتديات الدولية والمنتديات الإقليمية والجهوية، علاوة على إطلاق منتديات ومبادرات الشراكة والتعاون والصدافة مع عدة مؤسسات وطنية ودولية.

وكعادته تميزت أعمال مختلف وفود المجلس بالدفاع عن القضايا الكبرى لبلادنا، وفي طليعتها قضية وحدتنا الترابية التي تحتل الصدارة في العمل الدبلوماسي البرلماني، وكذا التعريف بالموذج الديمقراطي التنموي لبلادنا وتأكيد موقف بلادنا الراسخ من العديد من القضايا التي تهم العالم العربي والإسلامي على وجه الخصوص، وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني وحقه في بناء دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي هذا السياق، استقبل المجلس 26 وفداً برلمانياً ودبلوماسياً، كما

- مشروع قانون يتعلق بالتعاونيات، والذي يهدف إلى إعادة تنظيم المؤسسات التعاونية وفق تصور جديد، يمكن هذه المقاولات الاجتماعية من الانخراط في صيرورة التحولات التي عرفها المحيط الاقتصادي الوطني والدولي؛

- مشروع قانون يتعلق بالمستلزمات الطبية، والذي يهدف إلى تأطير وتنظيم الأنشطة المتعلقة بتصنيع واستيراد وتصدير وتوزيع وصيانة المستلزمات الطبية، ووضع الضوابط الكفيلة بضمان جودتها وأدائها.

وفي إطار المبادرة البرلمانية في التشريع، وافق المجلس على ثلاثة مقترحات قوانين تقضي بتبميم وتعديل مجموعة القانون الجنائي وتغيير القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، وتهدف إلى دعم المجهودات المبذولة لتخليق الحياة العامة ببلادنا وإرساء دعائم مجتمع تسوده مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص في انسجام تام مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية بهذا الخصوص.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، تميزت هذه الدورة بمواصلة المجلس لمساره في مراقبة العمل الحكومي من خلال التركيز على أسئلة وقضايا محورية تحظى باهتمام الرأي العام من قبيل استعدادات الحكومة لاستقبال المغاربة المقيمين بالخارج، وتقييم اتفاقيات التبادل الحر، والمفاوضات بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، خصوصاً حول اتفاقية الصيد البحري، والمملكة الغابوي، وامتحانات البكالوريا والسياسة الحكومية في مجال التشغيل والحوار الوطني حول المجتمع المدني. وقد عرفت هذه الجلسات نقاشات مثمرة ومهمة، شددت إليها الرأي العام الوطني.

حضرات السادة والسيدات،

من جهة أخرى، قد شكلت الجلسات الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، طبقاً للفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، مناسبة لتقوية العمل الرقابي، خصوصاً وأن محاور النقاش اتسمت بطبيعتها الأقبية والاستراتيجية وبراهنتها وارتباطها الوثيق مع انتظارات المجتمع، وقد عرفت هذه الجلسات نجاحاً كبيراً، وبرهنت على أهمية هذا المقتضى الجديد في ميدان العمل الرقابي للمجلس ومراقبة العمل الحكومي.

لقد عقد مجلسنا برسم هذه الدورة الربيعية، التي نتشرف اليوم بالإعلان عن نهايتها، 27 جلسة عامة، منها 15 خاصة بالأسئلة الشفهية و7 جلسات خاصة بالدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة، وثلاث جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، والتي همت المواضيع التالية:

- أوضاع المغاربة المقيمين بالمهجر بين ضمانات القانون والواقع؛

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه إلى مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية بالشكر والتنويه على مواكبتها المتميزة والمكثفة لأعمال المجلس المختلفة، وعلى ما تقوم به من مجهودات لربطنا باستمرار بالرأي العام الوطني والدولي. حضرات السادة والسيدات،

إننا نختم هذه الدورة وكلنا أمل في أن يكون المجهود الذي بذلتموه جميعاً وبذله مجلسنا بمختلف مكوناته ذات وقع إيجابي، يمكنه من الانخراط ومواكبة المسلسل الإصلاحية المتميز الذي يريعه ويقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من أجل مغرب موحد وقوي، متقدم ومزدهر، كما جاء في الخطاب الملكي السامي للذكرى الرابعة عشر لعيد العرش المجيد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ورفعت الجلسة.

مرحبا بالسيدة الوزيرة.

عفوا البرقية المرفوعة لصاحب الجلالة.

مرحبا بالسيدة الوزيرة المحترمة.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

برقية مرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله:

نعم سيدي أعزك الله؛

بمناسبة اختتام أشغال الدورة الربيعية للسنة التشريعية 2012-2013، والتي تصادف الذكرى الرابعة عشر لتربع جلالته على عرش أسلافكم الميامين، يتشرف خديم الأعتاب الشريفة بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف أعز الله أمره من فروض الطاعة والولاء، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، بأن يرفع إلى السادة العالية بالله أسمي عبارات التهاني والتبريك مقرونة بأصدق آيات الولاء والإخلاص لجلالتكم وللعرش العلوي المجيد.

لقد تكلفت أشغال مجلس المستشارين، يا مولاي، خلال دورته الربيعية بحصيلة إيجابية، إن على المستوى التشريعي أو الرقابي، بالمصادفة على النصوص وطرح قضايا ومعالجة ملفات ذات راهنية أو على مستوى العمل الدبلوماسي بمبادرات وتفاعلات تخدم مصالحنا الوطنية أو في مجال افتتاح المجلس على محيطه الخارجي، حيث أشرك المجلس فعاليات مختلفة في دراسة وبلورة تصورات حول قضايا مرتبطة بالدينامية الإصلاحية الكبرى التي تعرفها بلادنا.

وإن مجلس المستشارين سيظل، يا مولاي، مستحضرا لتوجيهاتكم الملوية المنيرة لعمل المؤسسة التشريعية، التي تحظى بعناية جلالته، مواكبا ومنخرطا في الأوراش المهيكلة التي ترعاها جلالته بحكمة وتبصر، ومعينا للدفاع عن القضايا العليا لبلادنا وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية.

شارك بـ 22 وفد في 22 تظاهرة برلمانية إقليمية ودولية، واحتضن المجلس كذلك فعاليات الندوة البرلمانية الإفريقية العربية الثالثة عشر، والتي توجت أشغالها بصدور توصيات هامة، تساهم في تعزيز العلاقات الإفريقية العربية، وكرست من جهة أخرى مجددا إشعاع المملكة المغربية كصلة وصل بين العالمين العربي والإفريقي وكجسر للتعاون بين القارة الإفريقية وأوروبا تماشيا مع السياسة الملوية السامية الرامية إلى تقوية التعاون جنوب جنوب.

وعلى مستوى افتتاح المجلس على محيطه، احتضن مجلسنا فعاليات الندوة البرلمانية حول موضوع "المبادرة التشريعية الشعبية"، وذلك في إطار أجرأة برنامج العمل الثلاثي بين المغرب والاتحاد الأوروبي من جهة ومجلس أوروبا من جهة أخرى.

وتواصل في هذا الإطار صبيب الزيارات لمجلسنا، إذ بلغ عدد الزائرين ما يفوق 2419 زائرا، منهم تلاميذ وطلبة وباحثين وشخصيات سياسية ومدنية، مغاربة وأجانب.

ومما ميز العمل الإداري لهذه الدورة هو إحداث مركز للدراسات والبحوث البرلمانية بمساهمة بيداغوجية من مؤسسة "ويستمينستر للديمقراطية" البريطانية. ويأمل المكتب، مكتب المجلس، أن يشكل هذا المركز العلمي نواة حقيقية من شأنها أن تقوم بدراسات وبحوث لدعم الفرق البرلمانية في عدة مجالات.

ومن جهة أخرى، وحفاظا على ذاكرة المجلس، تم الشروع في تنفيذ مراحل مشروع رقمنة العمل التشريعي.

وفي الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة المحترم على ما لسنه فيه من اهتمام بمجمل قضايا مجلسنا وحرصه على التنسيق مع الرئاسة كلما تطلب الأمر ذلك. والشكر موصول إلى باقي أعضاء الحكومة الموقرين.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة المحترمين أعضاء المجلس على ما يقومون به من جهد جاد لخدمة قضايا مجلسنا في أجواء يطبعها روح المسؤولية والمثابرة والنقاش المستمر حول القضايا المصيرية، أخذا في أول كل شيء بمصلحة بلادنا.

والشكر موصول للسادة المحترمين رؤساء الفرق البرلمانية على نشاطهم المستمر وتواجدهم الدائم وحضورهم الوازن والفاعل وحرصهم المستمر على الرقي بأداء مجلسنا وبجودة أدائه كذلك.

كما أشكر السادة المحترمين رؤساء اللجان البرلمانية الدائمة على ما يبذلونه من جهد وعمل مستمر وجاد للرفع من إنتاجية مجلسنا وتحسين جودة إنتاجنا.

ويسعدني بنفس المناسبة أن أنوه بكافة أطر وموظفي المجلس على اهتمامهم بالنهوض بأداء المجلس الموقر وانخراطهم الإيجابي في مختلف الأوراش الإصلاحية التي يقوم بها المكتب، مؤكداً بذلك دورهم الهام كشريك أساسي في عملية الرقي بأداء المجلس وتحسين مردوديته وصيانة ذاكرته.

والسلام على مقام جلالتم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.
وحرر بالرباط في الجمعة 24 رمضان 1434 الموافق لـ 2 غشت
2013.

خديمكم الوفي الدكتور محمد الشيخ بيد الله.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

رفعت الجلسة.

حفظكم الله، يا مولاي، بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتم
نعم الصحة والعافية، وحقق في عهد جلالتم ما ترجونه لمملكتم السعيدة
وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، ومنع جلالتم بأنوار هذا الشهر
المبارك الفضيل، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب صاحب السمو الملكي
الأمير الجليل مولاي الحسن، وشقيقته صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة
للا خديجة، وصنوكم الجليل صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد
وبباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.